

كيف؟

القانون الجديد. بذلك يكون على عاتق مجلس النواب إخراج التمديد التقني في الأيام المتبقية من العقد العادي الأول، وتحديدًا في الجلسة المقررة في 29 أيار، أو انتظار مرسوم العقد الاستثنائي الذي يصدره رئيس الجمهورية ميشال عون. تبعاً لذلك يُنظر إلى هدف العقد الاستثنائي، لاقبل من ثلاثة أسابيع، على نحو ما عناه استخدام الرئيس المادة 59 من الدستور، وهو إمهال المشاورات والمساعي مزيداً من الوقت للتوافق على قانون جديد للانتخاب. نجحت المادة 59 في القفز فوق تمديد طويل الامد وتعطيله نهائياً، لكن دونما الافادة من مهلة الشهر ما بين 13 نيسان و13 أيار لإنجاز مسودة قانون الانتخاب. وقد لا يكون مرسوم العقد الاستثنائي أفضل حظوظاً من المادة 59، في ظل استمرار الخلافات نفسها بين الفرقاء الرئيسيين اياهم. الامر الذي يطرح علامة استفهام حيال طريقة الوصول الى تمديد تقني لاشهر ثلاثة، دونما المرور بقانون جديد للانتخاب؟

الواضح ان المشكلة المقبلة، في ظل انقسام المواقف والمسودات ما لم تحصل اعجوبة، تكمن في ان الفرقاء بدأوا يتعاملون مع الحاجة الى التمديد التقني على انه هدف في ذاته - ووحيد حتى الآن على الأقل - لتفادي الفراغ. في حين تحدثوا عنه في الاشهر المنصرمة على انه جزء لا يتجزأ من القانون الجديد، ولا يعدو كونه جسر عبور الى إجراء الانتخابات النيابية وفق القانون الجديد بعد تعديل المهل. كل ذلك في ظل إصرار الجميع - وآخرهم رئيس الجمهورية البارحة - على ان لا فراغ واقعاً في السلطة الاشتراكية منتصف ليل 19 حزيران. بيد ان احداً لا يقول كيف.

تقرير

بين الحريري وجنبلاط: المصير لم يعد مشتركاً؟

هفتان ثقيلتان يكادان يقطعان انفاس النائب وليد جنبلاط. ويذهبان بكل الجهود التي بذلها خلال السنوات الماضية الى لا شيء. مع الرئيس سعد الحريري. فقد بات الاخير ماهراً في الانقلاب على العهد والحلفاء. اليك «هجروح» لكنه يلتزم الصمت. ويلزم حزبه به

ميسم زرق

لا شيء يشغل النائب وليد جنبلاط هذه الأيام أكثر من قانون الانتخابات، وخيبته بالرئيس سعد الحريري. «البيك مجروح» على حدّ زعم الأصدقاء المشتركين بينهما. أي تفاصيل توجع «أبو تيمور» أكثر؟ المنابر وقضية الدم المشتركة منذ عام 2005، أم المسار والمصير اللذان لم يعودا واحداً؟ أيهما يؤثر فيه بقدر أكبر، تنكر رئيس تيار المستقبل للحلف المقدس الذي جمع والده (رفيق الحريري) بجنبلاط وتفضيله للخصم المشترك، أم اقتضار دائرة حلفائه على شخص وحيد هو الرئيس نبيه بزي؟ في كل الأحوال، يلتزم الرجل الصمت، ويلزم به كل «جماعته» بتعميم صارم: «التعرض للرئيس الحريري وتياره ممنوع». مسيرة جنبلاط إلى جانب الحريري لم تكن دائماً سمناً على عسل، رغم متانة ما جمعهما. لم تبلغ ولم تصل الى درجة القطيعة يوماً، رغم مرورها فوق فوالق عديدة، كان أقسامها حسم جنبلاط معركة الحكومة عام 2011 لمصلحة الرئيس نجيب ميقاتي. لكنها تأخذ اليوم منحى سلبياً لا

جنبلاط بالحريري، ودفع بالاول إلى نقل رسالة إلى بيت الوسط عبر العريضي خلاصتها أن «لا أحد يُفاوض باسم جنبلاط، ومن يُردّ التفاوض فالبيك حاضر شخصياً لهذه المهمة». وزادت النكسات واحدة مع فتح ملف مجلس الشيوخ الذي أكد جنبلاط في رسالته أن رئاسته «من حقنا»، وكان ردّ الحريري بأنه غير راغب في اتخاذ أي خطوة تستفز التيار الوطني الحر و«الفريق المسيحي». وقد كان هذا الجواب كافياً لخلق واقع جديد في العلاقة بين «المستقبل» و«التقدمي الاشتراكي» مختلف عمّا كان، وجعل الاشتراكيين في موقع المتلقي للصيغ الانتخابية، مع محاربة أي قانون من شأنه ألا يتماهى ومزاج البيك.

يرفض جنبلاطيون التعليق على حاضر العلاقة الثنائية ومستقبلها،

ينفيه الطرفان، بعد أن أصبح الخلاف بينهما على «الجوهر»، كما قال الوزير غازي العريضي منذ نحو شهر. والجوهر هنا يرفعه جنبلاط إلى مصاف «صراع البقاء ومصير الجبل» الذي لن يفرض فيه باي ثمن. لم يكن جنبلاط بعيداً عن صورة ما يحدث خلف كواليس الحريري، ولا عن خيوط العلاقة التي تُسج بدقة مع التيار الوطني الحر، لكنه ظنّ سقفاً محدوداً ببعض الملفات. أما أن تنسحب هذه الخصوصية على علاقة المستقبل والاشتراكي، فهو ما لم يبلعه جنبلاط، خصوصاً عندما تصل الامور إلى قانون الانتخابات. الرجل ببساطة لم يعد يعنيه أن يستظل بلقب بيضة القبان، بقدر ما هو خائف على دوره كممثل لأقلية. هذا الخوف الذي لم يأخذه الحريري في الاعتبار حين قرّر دعم القانون التاهيلي الذي يطرحه الوزير جبران باسيل!

لم يستسيغ الاشتراكيون تأييد الحريري لهذا القانون الذي سيلتهمهم حتماً، بفرضه على الناخب الدرزي الوقوف متفرجاً على «جيرانهم» في الجبل وهم يؤهلون من يريدونه، قبل إشراكهم في التصويت في المرحلة الثانية، ما خلق عندهم نقمة لا تنفك تتردد على لسان كل زوار كليمنصو والمختارة. منذ ذلك الحين، طاول الفتور علاقة

الاشتراكي: نختلف مع الحريري على «مسألة مصيرية لا عابرة»

مصادر الاشتراكي: لن يكون قانون من دون رضى وليد جنبلاط (هيثم الموسوي)



لأن البيك «لا يريد التطرق إليها»، لكنهم يختصرون المشكلة بأنها تكمن في قانون الانتخابات ولا شيء آخر. لماذا يسير الحريري عكس التيار معكم؟ «عليه هو أن يجيب. نحن لا نملك تفسيرات، ولا نطلق تحليلات. ما نعرفه أنه اتخذ خيارات لا تناسبنا. نحن نختلف على مسألة مصيرية لا عابرة. لا يمكن لأحد أن يتصرف وكأنه يضمننا في جيبه بحكم العلاقة». على كل حال «لا أحد يستطيع كسر أحد»، و«النائب جنبلاط يلتزم الهدوء، رغم الجرح الكبير»، لسبب واحد أن «بيت الحريري عزيز، هو مدين لنا ونحن مدينون له، وإن اعتدنا الخلاف في كثير من الأحيان». ما هو المطلوب؟ ماذا يريد جنبلاط؟ «نحن لا نطلب أكثر من إدراك أننا مؤتمنون على طائفة بأكملها. والجميع يعلم بأن جنبلاط غالباً ما يتخطى التجاوزات في سبيل الوصول إلى حلول». ما يؤكده جنبلاطيون أن «الخلاف لا يمكن أن يؤدي إلى مكان»، وليلعلم الجميع أن «قانوناً من دون رضى وليد جنبلاط لن يكون، وليس في الأمر مسامرة له، بل لأننا سنواجه أي قانون لا يتناسب وهو اجسنا». في انتظار ولادة القانون المرجوة، وفي ظل ارتفاع حذو السنين، أين يصرف هذا الكلام وهل يبذل التخوف الاشتراكي من تحالف عوني - مستقبلي - قواتي؟ بحسب هؤلاء «ميزان الريح والخسارة في قانون الانتخابات لم يعد في حساباتنا، نحن نريد عدالة تمثيل».

قد لا يكون عند جنبلاط نية للكلام في إطار دفاعه عن «حصته» في البرلمان والنظام، لكنه لا يزال لديه باب وحيد مفتوح لا يمكن أن يقفل، يعول عليه دائماً، هو باب عين التينة. وربما يرى أن هذه هي النقطة الوحيدة التي يتفوق فيها على الرئيس الحريري في هذه المرحلة، كون بزي «شريكاً لغيباً، والتحالف معه فيه منعة وخبرة ووطنية يفتقدها حلفاء الحريري الجدد»، يقول اشتراكيون.

طوق «يؤنب» ستريدا: ماذا قدمتم غير عرض الأزياء!

وبمدّ شبكة الهاتف الثابت. وسأل طوق النائبين: ماذا فعلتم في مجال التوظيف؟ هل في حساباتكم أي استثمارات يمكن أن توفر فرص عمل؟ هل في حساباتكم أي معاهد جامعية تستوعب طلابنا؟ هل في حساباتكم أي نهضة سياحية شاملة؟ هل في حساباتكم حل أزمة التفاح؟

وختم طوق بيانه بالقول: «ما فعلناه في زمن الحرب التي شلت الحراك التنموي في كل مكان وفي عهد بلدية دامت عامين فقط، كان بأموال لبنانية صافية، فبقينا أحراراً. فقليل من التواضع والصدق والاعتراف بتعب الآخرين وفضلهم لن يأخذ منكم شيئاً».

(الأخبار)

محمد جواد خليفة، في حضور وزير التنمية الإدارية إبراهيم الضاهر، والنائبين قبلان عيسى الخوري وأنا. وفي عام 2002 وجّهنا، النائب المرحوم قبلان عيسى الخوري وأنا، كتاباً بحجب الثقة عن حكومة الرئيس رفيق الحريري إذا لم يتم تلزيم الأوتوستراد ومشروع الصرف الصحي لرفع أضراره عن وادي قاديشا». كذلك 2002 أيضاً، «أعلن الحريري تلزيم الأوتوستراد. وأعلن الوزير الضاهر أن الحكومة وافقت على اتفاقية لتمويل أشغال تحويلية بشري وحدث الجبة - الديرمان وتحويلية حصرين بقيمة 7 ملايين دولار»، وذكر بإنشاء ثانوية بشري الرسمية وبطريق الأز - بشري وحماية وادي قاديشا

تسيطر القوات اللبنانية على المشهد العام في بشري، حتى يُظن أن لا صوت إلا صوتها في القضاء الشمالي. وبعد تباهي نائبتي القوات طويلاً بالإنجازات الإنمائية في دائرتيها، ردّ النائب السابق جبران طوق على كلام للنائبين، ستريدا جعجع وإيلي كيروز، أطلقاه خلال ندوة إعلامية. وأتى بيان طوق (عم النائبة ستريدا جعجع) ليكسر صمت خصوم القوات في بشري. وقال النائب السابق إن «نائبتي بشري نسبا اليهما إنجاز مشاريع إنمائية لبشري ولم ننل منهما سوى وصف وضيع يدرجنا في خانة الزمن البائد». وذكر بيان طوق بأن «مستشفى بشري الحكومي افتتحه في 2004 وزير الصحة

الجرحي على أطراف حلب ليكشف الكثير. والواضح في هذا السياق أن لا أحد من أعضاء المجمع الانتخابي لديه القدرة أو حتى الرغبة في استنهاض كنيسة الروم الملكيين الكاثوليك ممّا هي فيه واعتماد مبدأ الجمع بدل التفرقة وإعادة الروح إلى الأبرشيات وإيقاف النزيف المالي والثرثرات وتفلتت بعض رجال الدين من كل القيود. وعليه يمكن القول إن الفاتيكان حول المجمع الكاثوليكي المقبل إلى مجمع انتخابي، وتكرس أسس في البيان البطريكي تجميد عمل البطريكية بانتظار انتخاب بطريك جديد، لكن الأكيد أن البطريك الجديد غير موجود داخل المجمع، ولا بدّ بحسب قول المطلعين من تكرار السابقتين الماضيتين بالإتيان براهب من خارج الأزمة الحالية، شرط أن يكون لديه المعرفة الكافية بما يحصل، والثقافة اللازمة والرغبة في رؤية كنيسته تقف على قدميها مجدداً.

دسامة بكثير تتضمن إنشاء جمعيات وهمية وبيع شقق وهمية. وبعيداً عن التفاصيل الفضائحية والجنسية لما يعثر المتخاصمون بعضهم بعضاً فيه، يكفي القول هنا إن الترشق بات شخصياً ومباشراً. والخطير في الموضوع أن الصراع يتخذ في بعض وجوهه طابع «البولسي» - «الشويري»، نسبة إلى الجمعية البولسية والرهبانية الباسيلية الشويرية. وفي ظل وجود أكثر من خمسة مطارنة متقاعدين، وأكثر من 10 مطارنة متقدمين في العمر، وعصف مشاكل كثيرة بين أعضاء المجمع، يصعب توقع النتائج مسبقاً، كذلك يصعب تخيل ما يمكن أن يحدث في حال طلب مطران واحد الكلام وتطرق إلى أحد الملفات الحساسة؛ فمشاكل المطارنة كثيرة في ما بينهم، وبينهم وبين بعض رعاياهم ومعظم الآباء الخاضعين لسلطنتهم. ويكفي أن يتحدث أحد الآباء المبعدين الذين يسعون